مركز التجمع للحق الفلسطيني

مؤسسة مشكاة للتنمية والعدالة

2009 /10/ 04

## مركز التجمع للحق الفلسطيني ومؤسسة مشكاة للتنمية والعدالة يدينان بشدة تصرفات مندوب فلسطين لدى مجلس حقوق الإنسان والسلطة الفلسطينية ويعتبراه جريمة بحق الشعب الفلسطيني

إن ما أقدمت عليها السلطة الفلسطينية في رام الله ممثله في مندوبها لدى مجلس حقوق الإنسان من طلب تأجيل وأرجاء التصويت على تقرير القاضي ريتشارد غولدستون الذي يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال حربها نهاية العام الماضي على قطاع غزة إلى جلسة مارس/آذار 2010 ، يعد جريمة بحق الشعب الفلسطيني وذلك لانها تساعد دولة الاحتلال الإسرائيلي وتعطيها فرصة من أجل الإفلات من محاكمتها عن جرائمها التي ارتكبتها في غزة ومحاسبتها، وتدع مجال وفرصة لقوات الاحتلال الإسرائيلي إلى تكرار حربها وجرائمها على غزة، ولا يمكن تفسيره بأي حال من الأحوال إلا على إنها خيانة للضحايا ولمن ارتكبت بحقهم هذه الجرائم .

فلقد جاء تقرير غولدستون على نحو غير متوقع حيث تحدث عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في قطاع غزة من قبل إسرائيل و عن الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة و الذي اعتبره عقابا جماعيا للسكان الفلسطينيين وانتهاكات صارخة ومستمرة للقانون الدولي، بعد الانحياز الأممي والعالمي الأعمى لإسرائيل لأكثر من ستين عاما، وجاء محتوى التقرير مفاجئا لإسرائيل التي أخذت تشن حملات إعلامية ودبلوماسية مكثفة لاحتواء تداعيات التقرير وقبرها قبل أن تتفاعل توصياته وكان تأجيل التصويت على التقرير احد نتائج هذه الحملات، برغم من بعض التحفظات عليه لان غولدستون بدعوته في التقرير إلى تشكيل لجان تحقيق إسرائيلية للتحقيق في جرائمهم، وإن لم تفعل فقد يحول التقرير إلى مجلس الأمن يفرغ التقرير من محتواه ومضمونه .

المفاجأة التي أقدمت عليها السلطة الفلسطينية في رام الله يوم الجمعة في الثاني من الشهر الجاري لم تكن الجريمة الأولى لها بحق الشعب الفلسطيني، فلقد تقدم رئيس البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الخميس 2008/11/7 بمشروعي قرارين، الأول: تحت عنوان "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" يقول ( إن أعضاء الجمعية العامة يعربون عن القلق من الاستيلاء المسلح على مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة من قبل ميليشيات فلسطينية خارجة على القانون في حزيران 2007 ويدعون لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حزيران 2007، وذلك من أجل السماح باستئناف الحوار الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية )، الثاني: حمل عنوان "الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق إنسان الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية"، ويعرب فيه عن ( القلق العميق من تواصل استمرار الوضع الأمني والإنساني في غزة وكذلك من إطلاق الصواريخ على إسرائيل والتأثير السلبي لأحداث حزيران 2007، والتي قامت خلالها ميليشيات فلسطينية خارجة على القانون بالاستيلاء على مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ). واتخذت بعثة المراقبة الدائمة قبل ذلك بثلاثة أشهر تقريباً موقفاً غريباً لفت إليه أنظار كل المهتمين بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي حين وقفت ضد القرار الذي قدمته دولتا قطر وإندونيسيا إلى مجلس الأمن الدولي، المتضمن ( اعتبار قطاع غزة منطقة منكوبة إنسانياً وتستحق المساعدة بسبب الحصار الإسرائيلي ) .

وفي ضوء ذلك، فإننا في مركز التجمع للحق الفلسطيني ومؤسسة مشكاة للتنمية والعدالة:

1- ندين بشدة تصرفات مندوب فلسطين لدى مجلس حقوق الإنسان والسلطة الفلسطينية ويعتبراه جريمة بحق الشعب الفلسطيني والإنسانية.
2- إننا وبالتعاون والاشتراك مع كافة المنظمات والمؤسسات الحقوقية وبي مؤزرة الأحرار في العالم سنظل نعمل حتى نتمكن من تقديم مرتكبي الجرائم للعدالة الدولية .
3- سنعمل ونسعى ومن خلال الدول الصديقة للشعب الفلسطيني بضغط على مجلس الأمن الدولي لمناقشة تقرير غولدستون وإحالته للمحكمة الجنائية الدولية .

مركز التجمع للحق الفلسطيني

مؤسسة مشكاة للتنمية والعدالة